

بيان اجتماع مجلس الوزراء

2020-03-08

ناقش مجلس الوزراء وصادق في اجتماعه يوم الأحد، برئاسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على عروض تخص عدة قطاعات، حسب ما افاد به بيان لرئاسة الجمهورية فيما يلي نصه الكامل :

ترأس السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، بعد ظهر اليوم، الأحد 08 مارس 2020، بمقر رئاسة الجمهورية، الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء.

وبعد الاستماع إلى عرض الوزير الأول حول النشاط الحكومي خلال الأسبوعين الأخيرين، ناقش مجلس الوزراء وصادق على العروض المدرجة في جدول الأعمال، يتقدمها قطاع الطاقة، حيث جاء في العرض الأول الذي قدمه وزير الطاقة أن مسألة التحول الطاقوي في مخطط عمل الوزارة المختصة، تحتل مكانة بارزة قصد تخليص البلاد تدريجيا من التبعية للمحروقات التي تشكل أكثر من 95% من الإيرادات الخارجية، وبعث ديناميكية لبروز طاقة خضراء ومستدامة، تسمح بتوفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، والتوسع في إنشاء الصناعات الخالقة للثروة وفرص العمل.

ويترتب عن هذه الخطة ضمان تطوير الطاقات المتجددة، ودعم التحكم في الاستهلاك الطاقوي، والنجاعة الطاقوية، وفق رؤية تركز على الحفاظ على موارد المحروقات وتثمينها، وتغيير نموذج الاستهلاك، والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

أما التنفيذ، فيعتمد على تأهيل الإطار التنظيمي وإعادة تأهيل شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، ووضع حاضنة لنسيج صناعي وطني، واستراتيجية

لتصدير الفائض الطاقوي لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، إلى جانب إشراك المستثمرين الوطنيين في مشاريع الطاقات المتجددة.

كما أن سياسة النجاعة الطاقوية ترمي إلى الحد من التبذير والحفاظ المستمر على الموارد الطاقوية، وعلى البيئة، وإدخال الطاقة النووية في المشروع الطاقوي والتحكم في تسيير ومعالجة النفايات النووية.

وفي مجال المحروقات، فإن الهدف هو تكثيف جهود البحث والاستكشاف بما في ذلك في شمال البلاد، وفي عرض البحر، وتقييم المكامن الموجودة، وتدعيم قدرات الانتاج لضمان الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية، كما يرمي المخطط إلى تطوير الصناعة البتروكيمياوية الوطنية، وتشجيع بروز نسيج صناعي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فروع التحويل، ورفع قدرات تخزين الوقود من 12 إلى 30 يوما لتلبية الطلب الوطني المتزايد على الموارد البترولية بسبب تحسن المستوى المعيشي للمواطن وانخفاض مستويات تسعيرات الطاقة، وارتفاع حجم الحظيرة الوطنية للسيارات.

وفي ما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز بواسطة القنوات، ينتظر الانتهاء من إنجاز جميع البرامج العمومية للإنارة الريفية بحلول 2024.

ولدى تعقيبه، ذكر السيد الرئيس بأن الهدف الواجب بلوغه في السنوات الخمس القادمة هو تجسيد الانتقال الطاقوي الذي يعتمد على النجاعة الطاقوية، والطاقات المتجددة بشكل يستجيب لاحتياجات الاستهلاك الداخلي المتزايدة نتيجة تحسن مستوى معيشة المواطن، ويهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة في الإنارة العمومية، وتعميم التقنيات الحديثة لتوفير الطاقة كأنظمة الإضاءة الذكية وأجهزة الاستشعار على مستوى الإدارات والمرافق العمومية والقطاع الاقتصادي، على أن تكون غايتنا دائما خلق مناصب الشغل، والثروة، والحفاظ على البيئة، وإعطاء الأولوية للمواد الوطنية، ضمن نموذج اقتصادي جديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة.

كما دعا إلى وضع سياسة صارمة للنجاعة الطاقوية للحد من التبذير والحفاظ المستمر على الموارد الطاقوية للبلاد، واثمين وتجديد موارد المحروقات من أجل إعادة تكوين الاحتياطات التي تمّ استهلاكها، وهنا أعطى السيد الرئيس تعليمات بأن تستعمل فورا الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية في كل بلديات الجمهورية، كما أمر بتحويل استهلاك سيارات القطاع العمومي إلى سيرغاز، وتشجيع اقتناء السيارات التي تستهلك الكهرباء، كما أمر بوضع خارطة جيولوجية دقيقة للبلاد لاستغلال ثرواتنا الوطنية قصد التخلص من النزعة الآلية إلى الاستيراد، وتشكيل المجلس الأعلى للطاقة من الكفاءات الوطنية المقيمة والمهاجرة، ثم ألح السيد الرئيس على التعامل مع المستثمر الأجنبي في الشفافية التامة لإبعاد الشبهات.

وتضمن العرض الثاني الذي قدمه وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، خمسة محاور تتعلق أساسا بتوفير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين لاسيما في مناطق الظل، وتدعيم البنى التحتية، والمساهمة في مجهود التنمية، واستكمال وتحيين الاطار القانوني والمؤسسي المنظم للقطاع وفي هذا الاطار، سيتم تعزيز استخدام الألياف البصرية لتعميم الوصول إلى الانترنت ذات التدفق العالي والعالي جدا، وربط مختلف المؤسسات الوطنية والمناطق الصناعية المتبقية بشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وكذلك من خلال التوسع في الاستفادة من الشبكات الخاصة بالهاتف النقال، وإعادة تنظيم الطيف الوطني للذبذبات إلى جانب إطلاق نشاط التجارة الإلكترونية، وإعادة تنظيم مؤسسة بريد الجزائر وتبسيط الاجراءات المتعلقة بالعمليات المالية؛ كما تضمن العرض مساهمة قطاع البريد والمواصلات في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال اثمين الحظائر التكنولوجية، وتشجيع ظهور نماذج جديدة للإستثمار، وتطوير المحتوى الرقمي المحلي والخدمات عبر الأنترنت، وتنفيذ النظام الوطني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين. وأخيرا التنسيق مع القطاعات المعنية لتحضير القانون الخاص المتعلقة بالقواعد العامة للأمن السيبراني.

وفي تدخله، نوه السيد الرئيس بالوظيفة الحيوية للشبكة البريدية لتوفير مختلف الخدمات العمومية، وخاصة الإلكترونية منها، لفائدة المواطنين،

والمؤسسات والإدارات، وأبرز ضرورة السهر على ضمان الجودة والسلامة وفقا للمعايير الدولية، وتدارك النقائص والاختلالات لاسيما في مناطق الظل.

كما حث على ترقية مساهمة الاستثمارات الخاصة في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي. وختم بالإلحاح على إيجاد حلول عملية لتطوير القطاع بدءا بإعطاء الأولوية المطلقة لتحسين شبكة الانترنت وتعميم الألياف البصرية واستعمال سيارات متنقلة للخدمات البريدية في المناطق الريفية للتقليص من النفقات العمومية وتوفير فرص العمل للشباب.

بعدها، ناقش مجلس الوزراء وصادق على عرض وزير الموارد المائية، الذي انطلق من كون الجزائر تقع في واحدة من أكثر مناطق العالم تضررا من التغير المناخي، مما يجعل الحصة السنوية لكل مواطن، أقل من المعدل العالمي بـ 40 %، ولذلك، سيتم تكييف المخطط الوطني للماء مع المعطيات المناخية والتنموية الجديدة، وإدماج التوجهات الاستراتيجية للبرنامج الرئاسي، وهذا يستلزم تكوين مخزونات استراتيجية تؤمننا من تقلبات تساقط الأمطار، وتضمن التأقلم الأفضل مع الصعوبات الطبيعية الموضوعية والمعطيات الديمغرافية والتوسع العمراني وسيصل قبل نهاية السنة الجارية إلى تحقيق توزيع يومي للمياه في 469 بلدية إضافية من مجموع 661 التي سجل فيها عجز في أنظمة الماء الشروب على أن تشمل العملية كل البلديات ومناطق الظل في بحر السنوات الخمس القادمة. وفي هذا الإطار تقرّر بناء أربعة سدود جديدة، وزيادة عدد المحطات سواء لتحلية مياه البحر في الشمال، أو لنزع الأملاح والمعادن في الجنوب، وتحسين الخدمات العمومية لمياه الشرب والتطهير بعدد من الاجراءات منها توسيع الشبكات، وتعميم استعمال الطاقات المتجددة، ومكافحة ممارسات هدر المياه، وتكثيف شبكة مخابر تحلية جودة المياه، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفيضانات.

وفي مجال الري الفلاحي، تقرر زيادة المساحة المسقية، واستصلاح مساحات جديدة لتطوير الفلاحة الصحراوية، واتخاذ إجراءات خاصة في منطقتي الجنوب والهضاب العليا، لتعزيز موارد شبكة طبقة المياه الجوفية، مع الاستمرار في وتيرة الحفر الموجه للاستخدام الفلاحي والحرص على حماية المياه الجوفية من الاستغلال المفرط، كما تضمن العرض بالنسبة للسنوات الخمس القادمة، تعميم استعمال التقنيات المقتصدة للمياه والري التكميلي للجنوب، وتشجيع إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة.

ولدى تدخله معقبا على هذا العرض، أكد السيد الرئيس بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لمواجهة الوضعية الحالية للموارد المائية الحالية بحلول واقعية عاجلة باستغلال المياه المستعملة بشكل كاف في الشمال والجنوب، وأعطى تعليمات بالتكفل فورا بالمشكل، ووضع خطة لربط السدود فيما بينها لتفادي ندرة المياه في البلاد خصوصا أمام شح الأمطار، ودعا إلى مراعاة العدالة في توزيع هذا المورد الحيوي بين المواطنين والجهات والمناطق، عن طريق البحث عن مصادر متجددة تضاف إلى المخزون الاحتياطي، خاصة أمام تزايد الطلب على هذا المورد الحيوي جراء التطور الاقتصادي والاجتماعي، وازدياد النمو السكاني، وأكد بأن الدولة ستستمر في دعم قطاع الموارد المائية بسبب تأثيره على حياة المواطنين ودوره في مرافقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لكنه ألح على السهر على الاستعمال العقلاني للموارد المائية والحفاظ عليها للأجيال القادمة، وأمر بإدخال إصلاح عميق في أنماط حوكمة المياه يشمل وضع آلية وطنية لتقييم أداء المرفق العمومي للمياه ومحاربة التبذير والاستغلال العشوائي للعوامل الملوثة لهذه المادة الحيوية في حياة الإنسان.

ثم قدم وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي عرضا حول مخطط عمل دائرته الوزارية شخص فيه بدقة واقع السياحة، وقدم اقتراحات هادفة إلى النهوض بهذا القطاع الحيوي من أجل إعادة وضع الجزائر على الخريطة السياحية العالمية من خلال إنشاء صناعة سياحية متطورة مستدامة وتنافسية في إطار الإنماء المتوازن، وذلك بوضع تدابير فورية واستعجالية في آفاق 2021/2020 وأخرى لآفاق 2024، ويكون

ذلك بهيكله المشاريع السياحية حسب خصوصية المنطقة، وتطهير العقار السياحي من خلال الإلغاء الكلي أو الجزئي لمناطق التوسع السياحي التي تعرف عدة انتهاكات وخروقات، والإسراع في إتمام مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي، وإنشاء صندوق ضمان قروض المشاريع السياحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء قاعدة 51/49 لتشجيع الإستثمار الأجنبي في القطاع.

كما تضمن المخطط دعم ومرافقة التكوين لتشجيع وترقية السياحة والصناعة التقليدية ومرافقة المهنيين لتوسيع نشاطهم بإنشاء مؤسسات مصغرة وناشئة، والمحافظة على المهن والنشاطات الآيلة للزوال.

ولدى تدخله معقبا، أكد رئيس الجمهورية أنه يجب تحقيق تطور حقيقي لقطاع السياحة والصناعة التقليدية، حتى يكون إحدى الأدوات الإنتاجية الخلاقة للثروة وفرص العمل، وهذا يستلزم، كما قال، تطهير العقار السياحي، وتشجيع الاستثمارات السياحية الإيكولوجية، ووضع تحفيزات للتوسع في الاستثمار السياحي المنتج، وفتحه للجزائريين المقيمين بالخارج، وحتى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق التوسع السياحي، بشرط أن يجري بشفافية كاملة.

وعن الصناعة التقليدية، دعا الرئيس إلى وضع إجراءات تحفيزية لفائدة الحرفيين لتمكينهم من تصدير منتجاتهم، واتخاذ تدابير للمحافظة على المهن والنشاطات الآيلة للزوال، وأخرى تحفيزية لترقية نشاطات العائلة.

وكان العرض الخامس والأخير لوزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة الذي أكد في تدخله، حرص دائرته الوزارية على إنشاء نظام بيئي إقليمي للابتكار يهدف إلى وضع الجزائر تدريجيا في مكانة "رائد إقليمي" على المستوى الإفريقي، بالعمل على نهج مسار اقتصاد المعرفة من خلال هيكله الأنظمة الإيكولوجية الوطنية الحالية حسب كل قطاع، وضمان دمجها في النظام الإقليمي البيئي للابتكار.

ويتم تحقيق الهدف باستخدام برنامج مهيكّل (MIT REAP)، الذي يعتمد على 39 مسرعا للتكنولوجيا، والذي سمح للعديد من المجموعات أن تتطور عبر بلدان العالم.

إن إنجاز هذا البرنامج باستخدام المرافق والبنى التحتية الحالية (مجمعات وحاضنات التكنولوجيا) يتطلب عدة تدابير منها فندق لرواد الرقمنة والاقتصاد الرقمي لدعم المؤسسات الوطنية الناشئة، ومخابر الإنشاء (fablab) ذات أبعاد دولية لاختبار واعتماد الحلول المبتكرة التي ستسمح بظهور شركات ناشئة في مجال تكنولوجيا الغذاء، وتكنولوجيا الزراعة والصناعة. وستؤدي هذه الرؤية إلى ظهور المراكز التكنولوجية الإقليمية التي ستضع الجزائر في آفاق 2021 كقائد إفريقي

في المجال، خاصة وأنها ستحتضن في تلك السنة قمة "إفريقيا الذكية"، كما تضمن العرض إنشاء المجلس الأعلى للابتكار بمشاركة المغتربين الجزائريين، الذي يضطلع بدور تأسيس نقاط الربط، التي ستكون حجر الزاوية في تنفيذ سياسة الرقمنة.

ولدى تدخله معقبا، جدد السيد الرئيس تشجيعه الكامل لقطاع المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة بعد أن وفرت الدولة لها الشروط الكافية على صعيد التمويل واتخاذ القرار، ودعا إلى تخصيص حصة تلفزيونية أسبوعية للتعريف بالمؤسسات الناشئة والمبادرات الشبانية، فضلا عن إيجاد الفضاءات لإيواء نشاطاتها، ثم أمر السيد الرئيس بإلحاق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة لدواع اقتصادية.

وفي ختام أشغاله، استمع مجلس الوزراء إلى مداخلة وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حول الوضعية الحالية لفيروس كورونا في العالم، والتدابير المتخذة في الجزائر لمواجهة، والتصدي له، بتعزيز إجراءات المراقبة في المطارات والموانئ والحدود البرية، وخاصة الرحلات القادمة من أوروبا، وتجديد مخزون وسائل الوقاية والمستلزمات الطبية والأدوية، والاقتناء الفوري لأحدث أجهزة الكشف والكاميرات

الحرارية، وقد تم رصد ميزانية أولية لذلك بمبلغ 3,7 مليار دينار جزائري قصد التكفل بالنفقات المستعجلة على النحو التالي:

◦ - مواد صيدلانية وأدوية ووسائل الوقاية، بمبلغ 3,5 مليار دج

- كواشف الكورونا فيروس وخدمات بمبلغ مائة مليون دج

- كاميرات حرارية بمبلغ قدره مائة مليون د.ج.

ثم طلب السيد الرئيس تبليغ شكره وتشجيعه وتهانيه لكل مستخدمي القطاع الصحي بمختلف رتبهم، وكذلك لرجال الأمن ورجال الحماية المدنية على ما يبذلونه جميعا من جهد للتصدي لهذا الوباء، كما دعا إلى مزيد من اليقظة، وعند الاقتضاء تأجيل التظاهرات الدولية المقررة في الجزائر، وإجراء المقابلات الرياضية في ملاعب مغلقة.

بعد هذه المداخلة، صادق مجلس الوزراء على تعيين السيد رضا تير رئيسا للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وختم السيد الرئيس اجتماع مجلس الوزراء بتوجيهات للحكومة تتعلق بالمزيد من تفعيل العمل الميداني، والتنسيق بين أعضائها لاحترام الآجال الواردة في مخطط عمل الحكومة، وطلب من وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السهر شخصيا على تنفيذ ما تقرر لصالح مناطق الظل، والمناطق النائية، وحث الولاة على الإصغاء الدائم لانشغالات المواطنين، والتكفل بها في أسرع وقت ممكن".

كما ألق السيد الرئيس على ضرورة التعجيل بالرقمنة لضمان الشفافية في محاربة التهرب الضريبي و الفساد و أصدر تعليمات الى الوزير المنتدب المكلف بالاستشراف بربط البلديات بشبكة الرقمنة و طالب من وزير الشباب و الرياضة السهر على الانتهاء من انجاز ملاعب كل من تيزي وزو و براقى بالعاصمة و وهران في اقرب الآجال.